رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 3 / 8 / 2023
تاريخ قبول البحث 10 / 9 / 2023
تاريخ النشر 1 / 12 / 2023

اختلالات العملية السياسية وبناء الدولة في العراق بعد العام 2003 (دراسة في جدلية العلاقة)

Imbalances in the political process and state building in Iraq after 2003: a study in the dialectic of the relationship

أ.م.د.مصطفى فاروق مجيد

Asst.Prof. Dr. Mostafa Farouk Majeed

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

Al-Nahrain University / College of Political Science

dr.mustafa@nahrainuniv.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

ينال موضوع العملية السياسية في العراق اهتمام الباحثين والمختصين في الشان العراقي نظرا لحجم الاختلالات التي رافقت تلك العملية منذ انطلاقها في العام 2003 ونعكاساتها على مسيرة بناء الدولة , لابل وتاثيرها على مستقبل العراق دولة ومجتمع.

ان البحث الحالي يسعى الى تسليط الضوء على جوهر مشكلة واسباب تعثر العملية السياسية وتحديد مكمن الخلل او الاختلالات وما تسببت به من مازق مضاعف لمسيرة بناء الدولة في العراق رغم سقف الطموحات العالي الذي وعد به الشعب العراقي.

الكلمات المفتاحية : " العملية السياسية"،"بناء الدولة"،"العراق"

Abstract

The subject of the political process in Iraq receives the attention of researchers and specialists in the Iraqi issue due to the size of the imbalances that have accompanied that process since its inception in the year 2003 and its repercussions on the process of building the state, not to mention its impact on the future of Iraq as a state and society.

The current research seeks to shed light on the essence of the problem and the causes of the failure of the political process and to identify the source of imbalances or imbalances and what caused a double impasse for the process of building the state in Iraq despite the high ceiling of aspirations promised by the Iraqi people.

Keywords: "political process", "state building", "Iraq"

المقدمة

اثار ويثير موضوع العملية السياسية وارتباطها بموضوع بناء الدولة في العراق تساؤلات عديدة ،اهمها كيف انها قادت العراق من حال إلى أخرى تتارجح فيه معدلات النجاح والفشل وتحليل هذا التناقض يطرح تساؤلات عن اسباب المشكلة التي اوصلت الحاله في العراق إلى هذا المنزلق الحرج : هل تتصل بالنظام السياسي ام بالشعب ، ام بالبيئة الخارجية ، وتتبع ذلك الموضوع يجعلنا ننفي مقدما ان تكون المشكلة متعلقة بالشعب ولا بجغرافية العراق ، فالشعب والأرض غير ملعونين لذاتهما بل وجدت حضارات كبيرة على هذه الارض وبين اجداد هذا الشعب ، وهو ما يبقي الامر محصورا بين عاملين : طريقة ممارسة السياسة ، والعوامل الخارجية.

ان تحليل واقع العمل السياسي في العراق يثير من بين ما يثيره ان آلية إدارة الدولة منذ العام 2005 ولغاية اليوم فيها مشكلة ، كون الدستور نصوص صماء ، يمكن ان تفسر بحسن نية ويمكن ان يساء تفسيرها ، وهي احتوت على نصوص فيها ايجابيات كثيرة الا انه تم اغفال تطبيقها ، واستخدم التفسير الذي فيه سلبية في تطبيق قسم آخر منها ، مع غياب حسن النية ، والامر الذي انتهى إلى ان يساء لحاضر العراق ومستقبله بفعل ما مطبق من السياسات ، تحاكي احيانا كثيرة احتياجات البيئة الخارجية وليس متطلبات البيئة الداخلية واحتياجاتها .

اهمية البحث: يعد البحث في اختلالات العملية السياسية وانعكاسة على مشروع بناء الدولة موضوع في غاية الاهمية سيما بلد مثل العراق مضى عشرون عاما على التغيير السياسي مازالت العملية السياسية والتجربة الديمقراطية فيه تواجه عقبات عده اثرت على عملية بناء الدولة في مقدماتها الاشكال الذي يحيط بالنظام السياسي البرلماني وتزايد مساحة الفريق المؤيد الى اعادة النظر في هذا النظام ومدى امكانية استجابته لمتطلبات الحالة العراقية وبمتغيراتها المتعدده سياسيا واجتماعيا وثقافيا واقتصاديا في مقابل فريق لايقل اهمية يدعو الى التمسك بالنظام البرلماني في العراق.

مشكلة البحث: ان البحث في العملية السياسية ومدخلاتها وانشطتها ومخرجاتها انما هو مسالة تتطلب تركيزا من قبل الباحثين والمهتمين والمتاثرين بالشأن السياسي العراقي ، بحكم تداخل قضايا كثيرة، وصعوبة الفرز بينها ، ومنها ان صياغة النظام السياسي والعمل السياسي واعادة بناء مؤسسات الدولة كان يجري في وقت متزامن مع اتساع نطاق الظاهرة الارهابية ، وهو ما كان يعطي بعض العذر لاطراف تلك العملية في الاخطاء التي يقعون بها ، وكان تجنب رفع معدل النقد بقصد الحفاظ على هدف أهم الا وهو : بناء تجربة في الانتقال الديمقراطي ما زالت وليدة في بيئة إقليمية مترده وقلقه , وهذا الانكار ادى الى تتابع سلسلة الازمات وتنوعها , وشكلت اختلالات في العملية السياسية , والخشية في تحولها الى معظلات يصعب معها الحديث عن مشروع بناء الدوله اذا لم نقل لا قدر الله بقاء الدولة في العراق.

ان مشكلة البحث تدور بسؤال مركزي مفاده:

ماهي اهم الاختلالات التي واجهت العملية السياسية في العراق منذ انطلاقها في العام 2003 وانعكست على مشروع بناء الدولة , هل الاختلالات ترتبط بـ:

- ما يطرح في وسائل الاعلام عن وجود مشروع امريكي لتفكيك منطقة الشرق الاوسط قاعدة انطلاقه العراق.
- ام افتقار القوى السياسية المشتركة في العملية السياسية لرؤية موحدة حول مشروع بناء الدولة اذا لم يكن افتقارها لرؤية موحدة حول مفهوم الدولة في العراق بعد العام 2003.
- او انعدام الوضوح في غايات تشكيل النظام السياسي وضعف في اداء مؤسسات الدولة.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها هناك جملة من الاختلالات الرئيسية احاطت بالعملية السياسية منذ انطلاقها في العام 2003 اثرت على مشروع بناء الدولة , بعضها يرتبط بمشروع التفكيك الامريكي واخرى ترتبط بغياب وحدة الرؤى بين القوى السياسية حول الهدف من اعادة بناء الدولة في العراق واخرى ترتبط بغايات تشكيل النظام السياسي واداء مؤسسات الدولة في العراق.

المحور الاول: مشروع التفكيك الامريكي وانعكاساتة على بناء الدولة في العراق بعد العام 2003

بعد العام 1990 اخذت العلاقة بين النظام السياسي في العراق والمعسكر الغربي بقيادة الولايات الامريكية تشهد توترات متصاعدة مما دفع بالاخيرة إلى انضاج خيارات عدة للتعامل مع تصاعد قوة ومكانة العراق الاقليمية وفي مقدمة تلك الخيارات اللجوء الى استخدام القوة العسكرية، ورغم نجاحها في العام 1991 من قهر قوة العراق العسكرية بعد خروجه منكسر في حرب الخليج الثانية (عاصفة الصحراء) , الا انها لم تعمد الى ازاحة النظام السياسي مباشرتا لاسباب عده منها لان العراق في حينها كان مازال يمتلك من مصادر القوة تكفي في التسبب برفع فاتورة الكلف في حالة اللجوء الى الخيار العسكري , فضلا عن حسابات اقليمية ، فاتجهت الولايات المتحدة إلى اتباع اسلوب الاضعاف التدريجي للعراق عبر منظومة من العقوبات وتهديم البنية التحتية وما تبقى من عوامل القوة العراقية حتى العام 2002 عندما نضج خيار ازاحة النظام السياسي ، فكان لا بد ان يتم بسيناريو لا يثير الكثير من المشكلات ، وبالفعل ، كان امام الولايات المتحدة عدة خيارات[1]:

1. الاستعانة بعناصر النظام القديم للانقلاب على النظام وتصحيح مساره وفقا لما ترغبه الولايات المتحدة.
2. القيام بعمل عسكري–أمني واسع وتغيير النظام وإعادة بعض شخصياته لتغيير مسار العراق إقليميا ودوليا بما يخدم مصالح الولايات المتحدة .
3. ان تعمل على ازالة النظام كله والعمل على تشكيل نظام جديد مغاير عن السابق.

وانتهت الولايات المتحدة بعد سلسلة من الاجتماعات واللقاءات في لندن وصلاح الدين مع قوى المعارضة العراقية بعد العام 1998 , وصولا إلى مستهل عام 2003 إلى انه لا يمكن الاعتماد على خيارات موجودة في النظام السياسي قبل العام 2003 لاسباب مختلفة ، اهمها صعوبة التكيف بين الايديولوجيات لتلك الخيارات وما تعتقده الولايات المتحدة أو ترغب بتحقيقه ، كما ان من سيظهر إلى الواجهة من قوى سياسية عراقية بعد الاحتلال لن يرضى بذلك الخيار, فكان الطرح من قبل دوائر صنع القرار الامريكي الخارجي هو ان يتم دخول العراق ، وتغيير النظام السياسي بالكامل ، وتهيئة بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية تفرض على القوى العراقية المختلفة التعامل مع واقع جديد تكون فيه الولايات المتحدة متسيده للمشهد السياسي والامني في العراق.

وبالفعل تمكنت الولايات المتحدة الامريكية بعد معركة غير متكافئة من غزو العراق واحتلال العاصمة بغداد في 9/ نيسان / 2003 ، وهو ما اعترفت به الامم المتحدة بموجب القرارات 1483 و 1511 لعام 2003 [2], وازاء الحالة الجديدة في العلاقة بين العراق والولايات المتحدة كان على الاخيرة المفاضلة بين الخيارات الآتية[3]:

1. تبني نظاما على غرار ما عملت بريطاني عام 1920– 1921 ، سواء كان بصيغة ملكية أم جمهورية ، وهنا يفترض التفكير بالوطنية العراقية وكيفية بنائها.
2. الاتجاه نحو تفكيك العراق دولة ومجتمع بشكل نهائيا طالما انها قوة غزو واحتلال وانتصرت بالمعارك ، في مواجهة دولة مهزومة.

3. ابقاء العراق تحت الاحتلال كما فعلت اوروبا مع مستعمراتها في القرون 16–20 الماضية.
4. بقاء الدولة وتفكيك وحل مؤسسات النظام السابق وتشكيل نظام جديد يختلف شكلا ومضموناً عن سابقه , على امل ان يتسق والغايات الامريكية في نشر الفوضى الخلاقة.

وهو ما حصل بعد ان تبنت الادارة الامريكية خيار التفكيك والحل لمؤسسات النظام السابق والشروع في عملية سياسية تهدف الى اقامة نظام سياسي واقتصادي في العراق يمثل نموذج جديد لمشروع امريكي على غرار مشاريعها السابقة في اليابان والمانيا وكوريا الجنوبية ويمهد الطريق لنشر الديقراطية وحقوق الانسان وفلسفة اقتصاد السوق في المنطقة , الا انها واجهت تحديان ربما لم يكن في حساباتها:

1. ان تفكيك وحل مؤسسات النظام السابق تسبب في الوقت نفسة بحل وتفكيك مؤسسات الدولة في العراق , سيما بعد تمكن النظام وعلى مدى خمسة وثلاثين عاما من جعل مؤسسات الدولة تتماها مع فلسفتة السياسية في الحكم المركزي الشمولي , واقتصاديا توظيف مؤسسات الدولة للعمل وفق رؤيتة في تطبيق الاشتراكية والسيطرة شبه المطلقة للدولة على الحياة الاقتصادية والثروات الوطنية , فكان لتلك القرارات الامريكية تاثيراتها بعيدة المدى وساهمت في الانتكاسات التي يشهدها مشروع اعادة بناء الدولة في العراق.
2. ثانيا ظهور مقاومة مسلحة للاحتلال الامريكي في مناطق وسط وجنوب العراق ذات الاغلبية الشيعية بدأت من حادثة مقتل السيد عبد المجيد الخوئي في مدينة النجف الاشرف في 10 نيسان 2003 اي بعد مرور يوم واحد من احتلال بغداد, فادارة البيت الابيض ومن يمثلها من سلطة الاحتلال كان من الممكن تقبلها ظهور مقاومة مسلحة في المناطق الغربية ذات الاغلبية السنية العربية على اعتبار ان قرارات حل مؤسسات الدولة اضرت بشريحه كبيرة من ابناء تلك المناطق , لكن كيف يمكن تقبل ظهور مقاومة مسلحة في مناطق جنوب ووسط العراق بعد زوال نظام متهم بارتكاب مجازر وتنكيل بحق ابناء تلك المناطق*.

وطالما ان الولايات المتحدة ليست جمعية خيرية تتحمل خسارة خدماتها وتخرج لتدع العراق للعراقيين دون ان تقبض الثمن ، لهذا لجأت إلى خيار تشكيل نظام مفكك أو يحمل عناصر تفككه , ومهما قيل بان العمل السياسي الذي سمح به ، وفيه ، بفسح حركة للقوى العراقية في تشكيلها ومشاركتها في كتابة قانون إدارة الدولة في شباط–اذار 2004 وفي كتابة مسودة الدستور اذار– تموز 2005 ، الا ان الواقع هناك خطوط حمر أمريكية استحضرت امام القوى السياسية جميعا ، وكان الغرض منه ان تظهر دولة ضعيفة غير مترابطة تسمح بتحقيق اجندات لاحقة للولايات المتحدة , وهنا كان خيارها ان تلجأ إلى بناء نظام في ظاهره محلي وفي باطنه أكثر صداما مع العوامل المحلية.

ان المشروع الأمريكي في العام 2003 كان في ظاهره المعلن ازاحه نظام دكتاتوري لطالما اتعب شعبه واقلقت سياساته المحيط الاقليمي وزعجت الولايات المتحده ، لكن تتبع المضمون العملي للمشروع نجده خلص إلى تفكيك العراق والمنطقة ، بعد إن اتاح نوع العملية السياسية التي صممت الدخول في صراع حاد بين القوى السياسية العراقية ، وهو ما اجازته الولايات المتحدة بان سمحت لبعض القوى السياسية ان تبني لها جماعات

مسلحة على مستوى علني ، وتركتها تؤكد ذاتها للوصول للسلطة أو التاثير فيها ، ولم تعارض الولايات المتحدة التعرض للدولة والمجتمع واحداث ضرر بالنظام العام وخاصة على مستوى السلم الاهلي ، وشهدت مدن العراق صعود قوى تحتية تمارس مهام ووظائف لا يمارسها الا كيان دولة ومنها على سبيل المثال : الاعتقالات والسجون ، والتعرض إلى المال الخاص والعام ، والتجنيد والتدريب والتسلح ، ولم تستطع الحكومة الاتحادية رغم المحاولات اظهار قوة تعطي للدولة هيبة ومركزية في وحدة القرار وحق ممارسة العنف الشرعي ، وهو ما سمح بان يتماهى العراق ككيان سياسي دولي أو بعض القوى الموجودة داخله في صراعات إقليمية[4].

بمعنى آخر ان العراق وبشكل خاص نتيجة انشطة غير حكومية كان جزء من انشطة التوتر الإقليمي في العالم العربي والاسلامي ، بدلا من الاهتمام بقضايا الصراع الداخلي المهمة ومنها : محاربة الفقر ، مكافحة الفساد ، الصراع مع الارهاب ، وغيرها [5].

ان المنطق الذي تعاملت به الولايات المتحدة مع العملية السياسية عامة لا يتفق مع منطق ورغبة اعادة بناء الدولة العراقية ، فهي اي الولايات المتحدة سمحت أو لم تعارض بشكل جدي ممارسات العنف ومسببات عدم الاستقرار السياسي والتقليل من مكانة وهيبة الدولة في العراق ، ولعل السبب يرجع إلى ان الولايات المتحدة ارادت ان يصبح الصراع عراقي –عراقي وليس عراقي –أمريكي ، وهو ما يعزز موقعها التفاوضي داخل العراق ويخفف عنها عبء مواجهة المقاومة المسلحة ، كما ان الولايات المتحدة لم تمارس ادوار جادة في محاربة مسببات عدم الاستقرار السياسي ، فالعنف والعنف المضاد والهجرة والنزوح والفساد وضعف الاداء الحكومي ، والتشكيك من هذه القوى او تلك بنتائج الانتخابات لاسيما تلك التي جرت في العام 2005 وما بعدها وهو ما انتهى إلى استمرار عدم الثقه والاتهامات المتبادلة بين القوى السياسية المشتركة بالعلمية السياسية وحتى المشتركه في تشكيل الحكومة.

وبقصد أعداد العراق وتهيئته للتفكك ، سمحت الولايات المتحدة خلال مرحلة الاحتلال المباشر (2003–2004) أو الاحتلال غير المباشر (2004– 2011) بحملات تصفية وتهجير منظمة تقوم بها مجموعات مسلحة ، تحت معرفة القوات الأمريكية، والتسهيلات التي تمنحها بالتنقل ، وعدم السماح بتعقب ما تقوم به تلك القوى والجماعات في اطار نشر تنفيذ مخطط الفوضى الخلاقه[6].

وبالفعل حدث ما تم تصويره في المشهد الأمريكي: إذ تم تغيير التركيبة الديموغرافية في عدد من مدن العراق ، والتهجير والتصفية كانت متتبادلة مارستها قوى متعددة الاتجاهات ولا توجد احصاءات يمكن الاعتماد عليها في تقدير خسائر العراق من المدنيين فبعض الوكالات الغربية قدرتها بين 300 ألف– مليون ضحية بين أعوام 2003– 2014 ، وحالات الاختفاء القسري غير المحدد اعدادها ، ونزوح نحو اربعة مليون مواطن في شمال ووسط وجنوب البلاد ، ولجوء نحو ثلاثة مليون مواطن إلى خارج البلاد ، وايقاف عجلة الحياة في بعض المدن منذ عام 2003 ، وسيادة نمط من انعدام الاستقرار في تلك المدن [7].

المحور الثاني – تباين الرؤى بين القوى السياسية الرئيسية اتجاه مشروع بناء الدولة في العراق:

سمحت العملية السياسية بعد العام 3003 في ظهور عدة قوى سياسية معارضة للنظام السابق جمعها اتفاقها على قبول مبدا ازاحة النظام يعد ضرورة ملحة للعراق لكنها اختلف حول مصدر واليات التغيير, والاخطر من ذلك هو عدم اتفاقها على معنى العراق بحدوده لما قبل 9 نيسان 2003 ، فتوزعت على قوى متعددة وآراء شتى ، تمكن كل منها من خلال الاشتراك في العملية السياسية من امتلاك شطرا من التأثير.

ان الصفة العامة لاغلب القوى وحتى تلك التي تعلن عن تبنيها خط علماني مدني نجد انها اعتمد الهويات التحتية أو الاولية وليس الهوية الوطنية الجامعة في توجهاتها السياسية والفكرية والاجتماعية لاسباب بعضها يعود الى تكوينها الاجتماعي والجغرافي واخرى نتيجه ترسبات مرحلة مقارعة انظمة الحكم السابقة منذ تاسيس الدولة في العام 1921, واندفعت الى تبنى مشاريع ضيقه لا يمكنها ان تتسع لكل العراق ، بل ان بعضها ينكر على العراق وجوده ووحدته الإقليمية ، وهو ما كان واضح من تصريح قيادات تلك القوى حينما اشتركت في مؤتمرات دولية عدة للمعارضة في العام 1992 و 2000 و 2002 و 2003 لمناقشة مستقبل العراق.

تتشكل القوى السياسية في العراق من مجموعة من الأحزاب والقوى متباينة الأهمية والامتداد والعمق، بعض هذه القوى يمتد في تاريخه إلى عدة عقود لكنه اضطر إلى تجميد عمله أو نقل نشاطه إلى المنفى، وبعضها نشأ ونمى في الخارج، والثالث ظهر في الفترة التي تلت الغزو مشكلاً ظاهرة من التعددية السياسية لم يعرفها العراق أو المنطقة من قبل وذلك بغض النظر عما فيها من فوائد أو ما يوجه إليها من نقد , وتتبع الخارطة السياسية لتلك القوى نجدها انها تتوزع على عناوين عامة :

1. القوى السياسية الكردية :

تعد من اكثر القوى فاعلية في العمل السياسي في العراق بعد الاحتلال , نتيجة اكتسابها خبرة في ادارة إقليم كردستان العراق منذ انفصالها عن الحكومة المركزية بعد احداث العام 1991, يدفعها حلم تاسيس الدولة الكردية في الجزء الشمالي الشرقي الذي تستوطنه طبيعيا منذ عدة الاف من السنوات, فضلا عن كونها من اكثر القوى قدرة على التعامل مع الادارة الامريكية ومن اكثرها قدرة على الوصول الى نقاط تفاهم مع صناع القرار في البيت الابيض قياساً بباقي القوى المشتركة في العملية السياسية.

توجد عدد من القوى تعمل في اقليم كردستان العراق , لكن العملية السياسية بعد العام 2003 ارتبطت بقوتين رئيسيتين وهما : الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة السيد مسعود البرزاني ، والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة الرئيس الراحل السيد جلال الطالباني ، واحزاب أخرى بدأت صغيره لكن تاثيرها اخذ بالتصاعد التدريجي، وأعلنت تلك القوى بصورة واضحة عن رغبتها في اقامة الدولة القومية المستقلة للاكراد متى ما تهيئت الظروف , لكنها اختارت في العام 2003 الاستمرار في اطار الدولة العراقية ضمن صيغة فدرالية وهو ما حصلت عليه في

قانون ادارة الدولة والدستور الدائم ، وكانت العامل الحاسم في اغلب الحكومات والتشريعات التي صدرت من السلطة التشريعية الاتحادية [8].

ان وجود هذه القوى الرئيسية كما سبق الاشارة في المشهد السياسي الكردي بصورة خاصة والعراقي بصورة عامة بعد العام 2003 لاينفي حقيقية ظهور فاعلية لعدد اخر من الاحزاب الكردية ومنها الجماعة الاسلامية وحركة التغيير وغيرها التي تعمل في اطار الثوابت الكردية التي تقدم مصلحة الإقليم وهويته على غيرها , ورغم من كون حدة الخلافات الداخلية اخذت بالتصاعد سيما بعد اجراء الاستفتاء في العام 2017 , لكن في عمومها ، بحثت القوى السياسية الكردية عن كل ما يوسع مكانة كردستان العراق ، سياسيا وجغرافيا ، طالما ان وضع العراق مربك وان فرصها للصدام شرقا مع إيران وشمالا مع تركيا هو أمر غير وارد في المدى القصير الا انه أمر متوقع على المدى المتوسط ، والتمدد سياسيا وجغرافيا يخدمها بان تؤسس لكيان دولة اكبر حجما وقوة ، مما جعل من وجود مشاركة هذه القوى وفق هذا التوجه في الحكم والدولة العراقية عامل ضعف طالما لا يمكن ان تظهر اغلبية قادرة على امتلاك قدرة المبادرة[9].

وبتحليل موضوعي للسلوك السياسي للقوى الكردية نجدها وعلى مدى عقدين من عمر العملية السياسية سعت الى النئي بنفسها عن ازمات الحكومة المركزية في بغداد الا بالقدر الذي يتقاطع مع مصالحها و مصالح الاقليم اقليم كرستان فأتخذت موقف المتفرج في مرحلة الاقتتال الطائفي بين العام 2006-2008 , لكن نجد خطابها السياسي اخذ يزداد نحو نقد سياسات الحكومة المركزية بعد انسحاب القوات الامريكية في العام 2011 , واخذت نبرة خطابها السياسي يزداد حدة مع تصاعد الازمات الامنية التي شهدها العراق ليتناول خطابها اتجاه مستقبل الدولة في العراق سيما بعد احتلال الموصل من قبل الجماعات الارهابية في العام 2014 , حيث أعلن رئيس اقليم كردستان العراق السيد مسعود البرزاني (أن عراق ما قبل ذلك التاريخ قد انتهى وأن معارك لرسم الحدود بالدم قد بدأت), ليتحول الخطاب الى اجراءات عملية والسعي المتسارع لتنظيم الاستفتاء في الإقليم والمناطق المتنازَع في العام 2017 حول خيار الانفصال اعتقاداً من القيادة الكردية ان الظروف في هذه المرحلة مهيئة للقيام بهذه الخطوة ولو بصورة احادية الجانب بعد تعثر المفاوضات حول المادة 140, وايضا محاولة لاستباق الاحداث بعد النجاحات التي حققتها الحكومة المركزية في قهر التنظيمات الارهابية واستعادة المناطق التي سيطرت عليها.

وعلى الرغم من تنفيذ الاستفتاء الانه جاء بنتائج عكسيه على حكومة الاقليم بعد ان تمكنت قوات الحكومة المركزية من دخول كركوك وتسلم سلطات المحافظة بعد ان كانت تحت سيطرة قوات البشمركة منذ العام 2014, ويمكن القول ان استفتاء اقليم كردستان العراق في العام 2017 كشف عن:

أ. خلافات كبير بين القوى الكردية المختلفه في داخل الاقليم حاولت اخفائه والظهور بخطاب سياسي موحد امام الخارج , لكن ما ظهر من مواقف والاتهامات الكردية الكردية بعد اجراء الاستفتاء كشف عن حجم الانقسام في داخل الاقليم*.

ب. بغداد مازالت رقم صعب والحكومة المركزيه فيها تمتلك اوراق الضغط تمكنها من تغيير المعادلة السياسية والامنية لصالحها , واي قرارات احادية الجانب تتخذ دون مشاركة الحكومة المركزية سيكتب لها الفشل.

ج. الجوار الاقليمي يرغب برؤية عراق ضعيف لكن غير مقسم , ووحدة التراب العراقي خط احمر , ولايمكن قبول فكرة تقسيمة تحت اي ذريعة نظرا للارتدادت الخطيرة لفكرة تقسيم العراق على سلامة الامن الداخلي لدول الجوار الاقليمي.

د. من الخطأ التعويل على الفاعل الدولي (الولايات المتحدة وغيرها) في تقدم الدعم لهذه القوى السياسية او تلك في داخل العراق , والمجتمع الدولي يعد الحكومة المركزية الممثل الشرعي الوحيد للعراق يمكن التفاوض معه في المحافل الدولية.

2. القوى السياسية الاسلامية الشيعية :

تعد الفاعل الاكبر في العراق مع الكرد بعد نيسان 2003 ، ومحل تركيز واهتمام الولايات المتحدة الامريكية عول عليها كثيرا في قيادة النظام السياسي الجديد وتغيير نهج الدولة في عراق يقوده نظام دكتاتوري متمرد الى نظام ديمقراطي حليف يحضى بعلاقات متينة ومصالح مشتركة , ولعل اسباب التعويل الامريكي على القوى الشيعية يعود الى :

- بحكم قاعدتها الجماهيرية والتي تمثل الاغلبيه في العراق.
- وايضا تاريخها الطويل في مقارعة النظام السابق.
- تمتلك قدره على التنظيم بعد نشاط ممتد على مدى ثلاثة عقود.
- ترتبط بعلاقات متينة مع إيران , وعلاقات لاباس بها مع الدول العربية.

في المقابل لم تكن القوى الشيعية على وفاق واتفاق في الموقف من الاحتلال وتداعياته , فهي بلا شك رحبت بالخلاص من النظام السابق , وفي الوقت نفسة لم تكن ترغب بزواله عن طريق تحالف دولي يفرض بارادة الالة العسكرية الامريكية , لكنها تتباين في رؤاها حول كيفية التعامل مع سلطة الاحتلال وخيارات رحيل قواتها العسكريه من العراق , وتبلورته عن تبيانها خطين رئيسين :

- خط عقائدي مثل ائتلاف من القوى الاسلامية الشيعية المعارضة للنظام السابق , واجبر معظم قياداته على مغادرة العراق بسبب سياسات التنكيل والبطش التي تعرضت لها قبل العام 2003 , ورحبت بزوال النظام , كما قبلت الاشترك بالعملية السياسية في اطار المشاركة والتعددية السياسية والانتقال السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع , وبناء الدولة المدنية بما يحاكي تطبيقات التجارب الديمقراطية في الغرب , تمهيدا لتهيئة البيئة المناسبة لمرحلة التفاوض مع سلطة التحالف الدولي واخراج قوات الاحتلال بالطرق السلمية وهو

ماحصل في العام 2011, وانصب اهتمام هذه القوى في شغل مؤسسات الدولة بكوادر من انصارها وقواعدها الجماهيرية بعد ان افرغت قرارات الحاكم المدني (بول ابريمر) معظم مؤسسات الدولة من كوادر حسبت على النظام السابق , ورأت ضرورة تفويت الفرصه على خصومها سيما انصار النظام السابق من استغلال اي ثغره في العلاقة مع سلطة التحالف الدولية للنفوذ من خلالها والعودة الى السلطة وادارة الدولة في العراق.

- خط عقائدي مثل معظم قوى الداخل رحب بزوال النظام السابق وقبل ايضا بالعملية السياسية في اطار الديمقراطية والتعددية السياسية والانتقال السلمي للسلطة , لكن تقاطع مع الخط الاول في الموقف من الاحتلال الامريكي للعراق وكيفية اخراج قواته, واعلان منذ الايام الاولى عن خيار المقاومة المسلحة كطريق واسلوب يرغم الولايات المتحدة الامريكية على سحب قواتها , وهو ما حصل بالفعل بعد تاسيس تنظيم مسلحة في اواخر العام 2003 , هدفه حماية المناطق الشيعية من اعتدائات القوات الامريكية , ودخوله في سلسلة من المواجهات المسلحة مع جنود الاحتلال الامريكي في العام 2004 , حيث برزت كقوة قتالية خاضت عدة معارك ضد القوات الامريكية في محافظات وسط وجنوب العراق ذات الاغلبية الشيعية المؤيده للتيار الصدري* ، لتنتقل المواجهه, بعد ذلك مابين جيش المهدي والقوة الامنية العراقية الناشئة حديثا.

لم يوقف مغادرة قوات الاحتلال للعراق التقاطع مابين الخطين , واخذت الاتهامات المتبادلة تتصاعد بينهما في كل دوره انتخابية وصولا الى انتخابات العام 2021, محمل كل فريق الاخر مسؤولية التسبب في فشل العملية السياسية , ومحاولة تغيب الدولة تمكين قوى اللادولة من التحكم بالمشهد السياسي والامني في العراق , واضعاف دور القانون وشيوع الفوضى , واستشراء الفساد ونقص الخدمات في مؤسسات الدولة , كذلك اتهامات من قبيل محاولة الانفراد بالسلطة والعوده الى مرحلة الدكتاتورية , والخضوع الى املات الخارج على حساب المصلحة الوطنية في الوقت نفسه يعلن كل فريق عن امتلاكه رؤية في الادارة والحكم تدعم السلطة وتمكنها من احكام السيطره على مؤسسات الدولة ودعم الاجهزة الامنية والعسكرية الحكومية , لكنه يعجز في كسب ثقة الفريق الاخر لاسيما مع استمرار المنكفات السياسية.

وبتحليل موضوعي للسلوك السياسي للقوى الاسلامية الشيعية في العراق بعد التغيير في العراق عن طريق غزو خارجي في العام 2003 , نجدها عكست تقاطع حقيقي فيما بينها لكنها وجدت نفسها امام معادلتين:

1. الاستمرار بمنهج الانزواء, والاكتفاء بالدعوة الى العقيدة كما فعل اسلافهم عبر المجالس والمنابر الحسينية ومعارضة سياسات الانظمة الحاكمة , وهذا يعني رفض المشاركة في العلمية السياسية وما يترتب علية من احتمال عودة تجربة ثمانية عقود من العزلة السياسية منذ تاسيس الدولة في العراق بعد العام 1921, وما تسبب به الانعزال السياسي والعزوف عن المشاركة في الحكم من ضياع لحقوق مكون يمثل اغلبية الشعب العراقي.

2. قبول بمكتسبات التغيير في العام 2003 , والمشاركة في العملية السياسية , وضمان عدم ضياع هكذا فرصة , وهذا يعني التصرف ببرغماتية وعقلية رجال الدولة , وما يترتب علية من تقبل خيارات وبدائل من تعديل في المنهج والاداء والخطاب السياسي وقبول خيارات وبدائل.

ان مشكلة القوى الاسلامية الشيعية بعد العام 2003 يمكن تحديدها في كونها قبلت المشاركة في عملية سياسية تؤسس لنظام ديمقراطي تعددي دون ايجاد حل للصراع القيمي الداخلي والتوفيق بين ماهو ثوابت عقائدية يصعب التنازل عنها او تاجيل تطبيقها , وبين متطلبات ادارة الدولة بمفهومها المعاصر ومحددات الحكم في بلد مثل العراق بنسيجه الاجتماعي وما تضمنه من مكونات تحمل كل منها ارث ثقافي خاص بها فيه من ارهاصات الماضي , فضلا عن موقع العراق الجيوستراتيجي وتصارع الارادات الخارجية الاقليمية والدولية.

3. القوى السياسية السنية :

وهي الشريك الثالث في العملية السياسية يمكن توصيفها في كونها مجموعات غير متوافقه تعمل في الحياة السياسية تحت عنوان عريض الا وهو تمثيل مكون العرب السنة ، واغلب من يعمل تحت هذا العنوان هي احزاب علمانية (بالاضافة إلى الحزب الاسلامي) وليس اسلامية على غرار الاحزاب الشيعية ، واغلبها يخلط بين الهويتين العربية والسنية ، ظهرت في بداية العلمية السياسية بتسميات عده منها جبهه التوافق العراقيه بزعامة عدنان الدليمي والجبهة العراقية للحوار الوطني بزعامة صالح المطلك ، وحزب للعراق متحدون بزعامة اسامة النجيفي ، وتحالف القوى الوطنية وغيره ، لكنها في السنوات الاخيره سيما بعد احتلال الموصل في العام 2014 اخذت الكثير من تلك القوى وقياداتها في الانزواء لتظهر قوى سياسية جديده معظمها من فئة الشباب.

ان هذه الفئة الشابة وان ظهرت برغماتية اكثر في التعامل مع مخرجات العملية السياسية قياسا بالقوى السابقة لكنها ظلت عاجزة عن تمثيل مصالح المكون السني , ولعل المشكلة تكمن في كونها ومن سبقها لم ينجحوا بتقديم مركز قيادة موثوق وقادر على المفاوضة من مركز قوة بعد العام 2003 [10] , ومعظم تلك القيادات تزعمت مكون وجد ابنائه بين عشية وضحاها انفسهم امام عملية سياسية غير مستعدين ولا راغبين في المشاركة بصيغتها المكوناتية مما جعلهم منقسمين مابين هويات متعدد مذهبية وقومية ودينية وقبيلة ومناطقية وهي الاكثر ظهور عكست حدة الانقسام المناطقي في المجتمع السني فهناك قوى تمثل سكان الموصل من العرب السنة واخرى تمثل الانبار وغيرها تمثل صلاح الدين وهكذا الامر في ديالى وكركوك , وتتحدث كل قوى باسم ابناء مناطقها بمعزل عن باقي ابناء المكون في المحافظات الاخرى, وجعل هذه النهج منها الحلقة الاضعف في الدفاع عن حقوق المكون , وافقدت مجتمعاتهم المحلية السلطة والامتيازات , سيما بعد ان استبيحت مناطقهم من قبل الجماعات المتطرفة , لكنها مهدت لاسباغ شرعية اكبر على العملية السياسية والنظام السياسي تحت عنوان عريض : تمثيلها للمناطق العربية السنية.

ان اسقاط المعطى السابق على العملية السياسية في العراق نجدها مثلت رقعة الشطرنج الناقصة بحاجة الى من يكملها من العرب السنة في التشكيلات الحكومية منذ العام 2005 ، عن طريق المساعدة على إيصال شخصيات من ابناء هذه المكون تبحث عن مجد شخصي ، وثراء بلا سبب أو غير مشروع ، مهما كانت الأغطية التي يمكن ان تتأطر بها , وبالفعل انتهى الأمر إلى وصول عدد من الشخصيات التي لا يعرف لها لون سياسي ، عاشت انتقال بين القوى الدينية والقوى العلمانية والقوى القومية ، هذه القوى صارت ممثلا للمجتمع السني في العراق ، لتبدأ هنا مرحلة مضمونها ان العملية السياسية صارت مرتبكة ، فالعنف السياسي هو السائد ومظاهر عدم الاستقرار السياسي مرتفعة جدا ، والسلطة التشريعية فيها تعددية واسعة في القوى السياسية ولا ترتكز على اغلبية مضمونة لتلقي بظلها السلبية على مشروع بناء الدولة في العراق.

4. القوى السياسية ذات التوجهات العلمانية المدنية [11] :

تمثل طيفا واسعا من الأحزاب والقوى السياسية في العراق، وتشمل أحزابا ليبرالية وقومية ويسارية وتنظيمات قبلية مختلفة شاركت بقوة في العملية السياسية مع بداية انطلاقها في العام 2003 وحققت نجاحات في الانتخابات العامة سيما في العام 2010 , لكنها لم تفلح في تشكيل الحكومة الدائمية , واخذ العلمانيون في الانسحاب التدريجي من المشهد العام ، مقابل ازدياد في التحول نحو التيار العقائدي في القسم العربي من العراق ، ونحو التيار القومي في القسم الكردي من العراق, ولعل ما ساعد على ذلك :

- وجود مجموعة من التصورات النمطية الخاطئة حول العلمانية في الشارع العراقي. فثمة تصور بأن العلمانية هي معاداة الدين وتهدف إلى إلغاء الحريات الدينية ومن جهة أخرى.
- بما أن النظام السابق كان نظاماً علمانيا، ثمة تصور دعوة إلى العلمانيّة تعني الرجوع إلى العهد السابق بالنسبة إلى الكثيرين, ولعل هذا ما نجحت فيه البروباغندا التي اشاعها التيار المناوئ للعلمانية12.
- في المقابل افتقرت التيارات العلمانية الى المشاريع والبرامج والخطاب السياسي بما يتفق واشتراطات العملية السياسية في العراق بعد العام 2003 , سيما ما يخص الشراكة في اطارها المكوناتي.

هذه الخريطة السياسية ظلت سنوات عدة ترسم المشهد السياسي في العراق لكن سرعان ما شهدت تحولات كبيرة بعد قيام احتجاجات تشرين 2019 , واخذ التيار العلماني يتصدر المشهد السياسي من جديد لكن هذه المرة اخذ يحمل خطاب متشدد رافض لكل أشكال التحالف مع أحزاب قديمة ، لا سيما الدينية ، بل وحتى التحالف مع الجيل القديم من التيارات العلمانية المدنية ، لكن الجيل الجديد من التيار العلماني ظل متهم بذات التهم التي تعرض لها التيار القديم من العلمانيين , وعلى الرغم من كون احتجاجات تشرين شكلت انعطاف مهم في مسيرة العملية السياسية في العراق الا ان انتقادات عدة وجهت الى التيار العلماني منها الفشل من جديد في استمالة شرائح واسعة من العراقيين عبر توظيف غضبة الشارع ونقمته على الأحزاب الحاكمة وعلى اقل تقدير هذا ما اسفرت عنه نتائج انتخابات تشرين الاول من العام 2021.

ان تباين الرؤى بين مختلف القوى السياسية المشتركة في العلمية السياسية في العراق بعد العام 2003 انعكس بشكل جليل على عملية بناء الدولة في العراق , ولقد أدركت القوى الرئيسية الموجودة في الحكم والعملية السياسية هذا الخلل ، وايقنت ان العراق متجه إلى صيغة لا توجد بها حلول مقبولة من جانبها ، وإنها ستخسر العراق وفرصه حكمه ، وإنها عليها ان تقدم تنازلات سياسية ، طالما ان هناك انتقادات لها اسبابها المعتبرة ضد العملية السياسية والنظام السياسي ككل ، وتتمثل بالاتي[13]:

- ارتفاع سقف عدم الاستقرار السياسي ، وعلى نحو خاص ارتفاع سقف العنف السياسي ، رغم محاولات الحكومة الاتحادية السيطرة على ذلك العنف ، ومع وجود جماعات مسلحه متعدد لها قوه وتاثير في المجتمع ، ومن اجل التمييز بين تلك الجماعات المنفلته والخارجه عن القانون وبين تلك التي تعمل على تحرير الاراضي التي خسرها العراق التي اعقبت سقوط مدينه الموصل في العام 2014 عملت الحكومه على اصدار قانون الحشد الشعبي واصبحت الفصائل المسلحه المنضويه في الحشد الشعبي بموجب القانون تخضع لامرة القائد العام للقوات المسلحه (رئيس الحكومه) واظهرت تلك الفصائل التزامها بما يصدرمن رئيس الوزراء من اوامر14.
- تصاعد حدة النقد للمحاصصة وما ينتج عنها من خراب دفع اتجاه قوى عديدة الى الاتجاه إلى خفض الخطاب الطائفي والعنصري ، والسماح بحراك بسيط في اطار مفهوم شمل للوحدة الوطنية, والدعوة الى تشكيل حكومة الاغلبية بدل حكومة الشراكة الوطنية يقابلها معارضة برلمانية , لكن دون المساس بثوابت العلمية السياسية في اطارها التوافقي.
- ظهور انتقادات مجتمعية حادة تنتقد استمرار الارتباك في العملية السياسية ، وتدعو الاطراف العراقية إلى تطبيق حزم اصلاح حازمة ، تسمح بتطبيق معايير الحاكمية على المؤسسات الحكومية.
- ظهور انتقادات حادة لادارة موارد البلاد بطريقة لا تسمح بالفساد ، وكانت اهم المطالب هي باسترداد الاموال المهربة من العراق ، ووقف مسببات الفساد.

المحور الثالث – غايات تشكل النظام السياسي واداء مؤسسات الدولة:

بفعل ضغوط عديدة انتهى امر الاحتلال إلى ان تتجه الولايات المتحدة إلى اقرار خطوات عدة لتشكيل نظام سياسي جديد وبجدول زمني يبدأ في تشرين الثاني 2003 ، وتتبع ذلك الاقرار نجده عبارة عن اتفاق بين الحاكم المدني السفير الأمريكي بول بريمر ، والرئيس الدوري لمجلس الحكم المؤقت في حينها السيد جلال الطالباني في تشرين الثاني 2003 ، والذي قضى اتفاقهما بان ينجز مجلس الحكم مشروع قانون لادارة الدولة للمرحلة الانتقالية في اذار 2004 ، على ان ينظم مسالة انتقال السلطة من سلطة الائتلاف إلى سلطة عراقية مؤقتة في صيف 2004 ، وظيفتها التهيئة لانتخابات جمعية وطنية انتقالية وحكومة انتقالية مستهل عام 2005، وظيفتهما كتابة مسودة دستور دائم في صيف 2005 ، على ان يعرض على استفتاء شعبي لقبوله أو رفضه في تشرين الاول 2005 ، وان تمت تلك العملية بموجب الخطوات المرسومة ينتخب على اساسها برلمان

اتحادي ويختار حكومة اتحادية دائمة في نهاية عام 2005 . تلك الخطوات جرت وفقا لتسلسلها الزمني ، وبمشاركة الامم المتحدة [15]، وانتهت بانتخابات كانون الاول 2005 ليعلن عن تاسيس نظام سياسي عراقي جديد ، مركب ، رسمت غاية تشكيل على وفق [16]:

1. نظام فدرالي في عملية تشكيل الدولة.
2. نظام برلماني جمهوري في تشكيل النظام السياسي.
3. نظام لا مركزي في ادارة مؤسسات الدولة التنفيذية.
4. نظام يعتمد الحكم المحلي في ادارة المدن العراقية ذات الخصوصية الاثنية أو اللغوية أو الدينية .

ومثل هذه الصياغة تفاعلت مع الواقع المجتمعي التعددي للعراق ، وانتهت إلى تشكيل نظام سياسي اتسم بعدة مظاهر:

- التعددية المفرطة ، فهو لم يضع قيود دستورية أو قانونية أو سياسية على التعددية الحزبية باستثناء : اعادة حزب البعث (المنحل) أو التنظيمات الارهابية أو العنصرية.
- ونظام من التوافقات والمحاصصات.
- وفي اطار نظام جمهوري–برلماني.
- وشكل فدرالي للدولة .

إن تأكيد الدستور العراقي على الطبيعة الديمقراطية للنظام السياسي لا يعني سيادة الديمقراطية السياسية المرتكزة على التداول السلمي للسلطة السياسية ، فكثيرا ما وجهت الانتقادات الى ان من يدير الدولة هو النزعه الشمولية وليس الانسيابية الديمقراطية . ويستند التقدير المشار إليه إلى تجربة الشرعية الانتخابية التي أفرزت سلطة سياسية ترتكز على أبنية طائفية / قومية تجسدت في بناء الأجهزة السيادية للدولة ، وما رافقه من تاثيرات سلبيه في عمليه الانتقال والتحول وتضارب الرؤى حول مشروع بناء الدوله والذي كان سببا في غياب القدره على تحقيق التوافق الفاعل الذي يقود الى الاستقرار وليس لحدوث الازمات.

ان العراق اعتمد عملية سياسية استهدفت بناء نظام سياسي ديمقراطي برلماني فدرالي ، كما جاء في نص المادة واحد من الدستور لعام 2005 , ورغم تحقق غايات مهمة في ذلك النظام على المستوى الكلي ، الا انه شهد ارتباكا واخطاء كثيرة على مستوى ممارسة السياسات والاداء الحكومي ، على نحو غطى على الغايات الكبرى التي شرع بتنفيذها خلال المدة بين عامي 2003– 2005 (مرحلة التاسيس للنظام السياسي)، ورغم محاولات اجراء اصلاحات المتكررة في العمل السياسي لاسيما من قبل الحكومه والبرلمان منذ العام 2014 الى الوعود الاصلاحية التي اطلقت عقب احتجاجات تشرين 2019 وصولا الى سياسات الاصلاح التي تسعى الى تنفيذها الحكومة الحالية منذ تشكليها بعد انتخابات عام 2021 , الا انه ما زالت هناك تحديات كبيرة في ذلك العمل متعلقة بالاسس التي قامت عليها العلميه السياسيه ، وبطريقة ادارة مؤسسات الدولة ، وبحجج سمحت بتدخل البيئة الخارجية في ادارة الشأن العراقي أو التاثير فيه.

واذا ما اتينا إلى العملية السياسية التي ظهرت أو تم تنفيذها في العراق خلال المدة اللاحقة على العام 2005 فان مضمونها وسماتها تحددت بالاتي[17]:

1. بناء نظام سياسي ديمقراطي برلماني فدرالي ، وتعد هذه الخطوة والمحافظة عليها اهم مكتسبات المرحلة ما بعد العام 2003 ، بعد ان شهد العراق عهود من الاستبداد السياسي والفكري ، دمر الحياة السياسية في البلاد لعدة عقود.
2. وضع دستور اتحادي دائم ، منح بقدر مرتفع الحريات وحماية لحقوق الانسان ، وعمل على تفكيك بنى السلطة المركزية بان يحول تلك السلطة إلى سلطة الاقاليم وسلطة المحافظات وسلطة الوحدات المحلية في المدن المختلفة
3. جعل الارض مهيئة لان تبنى عليها حياة سياسية حقيقية بلا اقصاء ، وان يكون المجتمع حرا في اختيار قواه السياسية والمدنية ، وفقا لقناعاته ، طالما ان هناك تعددية مجتمعية كبيرة في العراق .

ان ذلك المضمون ، لا ينف ان هناك سلبيات شهدها العمل السياسي كتطبيق ، بعد العام 2003، ولكل خطا ظهر اسبابه ونتائجه ، فالعراق وقع ضحية بمسائل ترتبط بغايات النظام السياسي الذي تم انشائه ، وضحية أولويات القوى السياسية ، إذ ان النظام السياسي مبعثر الأولويات ، وكانت مظاهر الفشل في إدارة التحول من نظام شمولي إلى نظام ديمقراطي اكثر من مظاهر النجاح ، بل انه اتجه إلى خلق نزاعات طائفية/ عرقية ، وتدويل الازمات ، وواجه النظام ككل ازمات خانقة.

مما تقدم نجد ان العراق منذ العام 2003 بات أمام مشكلة كبرى ، جعلت النظام السياسي في مواجهة تنوع مجتمعي يختلف قليلا عن التنوع في المجتمع السياسي ساهم في ارباك عمل الحكومه وتقاعس اداء مؤسسات الدولة ، وانتهى المشهد السياسي إلى تدهور خطير اصاب مسيرة النظام السياسي , وبدلا من ان تتدخل الولايات المتحدة كراعي للعملية السياسية أو ان تتدخل الحكومة الاتحادية بوصفها الطرف المسؤول عن ادارة البلاد باعادة تنظيم العملية السياسية وضبط الوضع الامني ، شهد البلاد تدافع للارهاب وعمليات خرق للقانون ، في اطار علاقات صراع تداخل اطرافها بين قوى الداخل ودول المنطقة ، واصبحت الانشطة بين العراق وبعض دول الجوار الاقليمي متداخلة إلى حد كبير سيما بعد اندلاع الحرب في سوريا في العام 2011 ، وعملت الجماعات الارهابية على استغلال وجود فجوة بين الحكومة الاتحادية والمجتمعات المحلية ، لتندفع بقوة في العام 2014 لاحتلال مساحات شاسعه من الاراضي في مناطق غرب العراق بعد الانهيار السريع لاغلب القوى الحكومية من جيش وامن ، وهو ما اقتضى ان تتدخل المرجعيات الدينيه في النجف الاشرف باعلان النفير العام للجهد الشعبي ودعواها للمواطنين للمحافظة على البلاد ، ودعوة القيادات السياسية إلى التهدئة ، والسماح بإجراء تغيير في الحكومة الاتحادية بعد انتخابات نيسان 2014 طالما ان العملية السياسية وصلت إلى طريق مسدود[18], رافق دعوات المرجعية ايضا اجراء اصلاحات جذرية في الهيكل الحكومي والحد من تفشي الفساد والاسراع بتقديم

الخدمات والعمل الجاد على توظيف موسسات الدولة لخدمة المواطنين بغض النظر عن انتمائاتهم منبه القوى السياسية كافه الى خطورة غضب الشارع واهمية الاستماع الى مطالب الشعب.

في اطار العرض السابق يمكن القول ان غايات تشكيل النظام السياسي وفاعلية اداء مؤسسات الدولة في العراق منذ العام 2003 اصبحت على المحك من خلال:

- حسر تدخل الولايات المتحدة كطرف راعي للعملية السياسية فقط على ضمان عدم المساس بمصالحها مما جعل العراق رهينه المساومة في صراعاتها الاقليمية.
- في مراحل كثيره التي اعقبت الاحتلال الامريكي شهدت البلاد زيادة في الحضور الاقليمي السلبي مما اسهم في ارباك المشهد السياسي والامني.
- استمرار الخلافات والمناكفات السياسية والانغلاق السياسي بين القوى السياسية وصل في مراحل الى تهديد استقرار النظام السياسي وعرقلة اداء مؤسسات الدولة.
- ارتفاع معدل العزوف عن الانتخاب من 27% عام 2005 إلى 41% عام 2010 و 48% عام 2014 و44% في العام 2018 و42% في الانتخابات المبكرة لعام 2021، اسباب عزوف عن المشاركة السياسية من قبل غير المؤمنين بتقديم الاعتقادات والقومية سياسيا, اضافه الى التشكيك بوجود تزوير لبعض نتائج الانتخابات ، لضمان وجود نتائج محددة ، ومن ثم التاثير في الحكم والسلطة.
- تمدد الارهاب أو عدم قدرة صناع القرار على اتخاذ خطوات جادة في تحجيم نشاطة شكل مؤشر خطير على استقرار الامني وصل حد في سيطرة المجاميع الارهابية على مساحات واسعه من العراق في العام 2014 قبل ان تتمكن القوات العسكرية والامنية وفصائل الحشد الشعبي من تحريرها في العام 2017.
- وصول معدلات الفساد إلى مستوى غير مسبوق اهدرت معه ثروات البلاد ، وادى الى شبه تعطل لمؤسسات الدولة عن تقديم الخدمات وكذلك التغطية على عمليات الفساد الواسعة في التعامل مع ميزانية العراق وموارده ، الأمر الذي تسبب بان تتلاشى ميزانية انفجارية طيلة السنوات السابقة من عمر العملية السياسية في العراق19.
- زيادة النقمة والرفض الشعبيين عبر عنها بالاحتجاجات ووصلت ذروتها في تشرين الاول من العام 2019.
- وصل مشاهد العنف المتبادل وخرق القانون سيما بعد العام 2006 إلى مستوى لا يسمح بان يستمر حال العراق كدولة ومجتمع(20).

كل ماسبق دفع الى طرح تساؤولات جوهريه دارت بين النخب السياسية والمجتمعية وعند الراي العام العراقي , حول الجدوى من بقاء النظام السياسي الحالي وغايات تشكيله في صنع عراق جديد عراق المستقبل ينعم فيه الجميع بالامن والامان والاستقرار وقادر على تفعيل اداء مؤسسات الدولة في تقديم الخدمات واشباع الحاجات الجميع دون تمييز او اقصاء*.

الخاتمة

في نهاية البحث الحالي يمكن القول ان مسببات الاختلالات في العملية السياسية رافقتها منذ انطلاقها في العام 2003 وتركت تاثيراتها السلبية على مشروع بناء الدولة في العراق , بعض تلك المسببات ارتبطت بمقاصد الولايات المتحدة من الاحتلال والشكوك التي احاطت بها كجزء من مشروع اكبر يتعدى حدود العراق الى جواره الاقليمي وطبعا ترك تفاعلات سلبية انعكست على مشروع بناء الدولة وارتبطت بغياب الرؤية الموحدة للقوى السياسية العراقية المختلفة ليس من مشروع بناء الدولة بل تعداه الى مشروع الدولة ذاتها وهويتها , وبتفاعل المسببات الاولى اي مقاصد الولايات المتحدة مع غياب الرؤية الموحدة للقوى السياسية من مشروع الدولة وهويتها انتج نظام بغايات غير واضحة حتى وان كان مأطر باطار دستوري لكن التطبيق العملي اثبت عجز النظام عن تحقيق ما جاء في ديباجة ومواد الدستور العراقي لعام 2005 , لاسيما مع ضعف واضح في اداء مؤسسات الدولة وهو ما يتطلب من صناع القرار والقوى السياسية ممن تمتلك تاثيرا واضح وحقيقي في المشهد السياسي في العراق:

1- تحديد موقف موحد وواضح من طبيعة العلاقة مع الولايات المتحدة سيما شواهد كثيرة اظهرت قدرة الاخيرة على التحكم بالمشهد السياسي والاقتصادي في العراق اذا ما علمنا انها لم تكن ترغب من التغيير السياسي في العام 2003 تاسيس لعلاقات ود وصداقة مع العراق فحسب بل يذهب الى تاسيس تحالف استراتيجي بين البلدين قد يصل الى حد يتماهى والمقاصد الحقيقية من الاحتلال الامريكي للعراق.
2- ولعل واحده من اهم خطوات الاصلاح هو نضج فكرة النقاش في الفضاء الوطني العام حول التغيير المطلوب لمعالجة جوهر الأزمة المستمرة في النظام السياسي , وتحديد موقف واضح من مشروع الدولة وهويتها في العراق , وهل هناك ضرورة الى عقد اجتماعي جديد يكون على العراقيين الخيار بين :
   - هم ابناء وطن واحد بهويات متعدد لكن تربطهم مصالح مشتركة تجعل من البقاء ضمن الوطن العراقي الواحد ضرورة لامناص منها.
   - ام هم ابناء وطن واحد بهوية وطنية واحدة ويرتبطون بمصالح مشتركة تجعل من البقاء ضمن الوطن العراقي الواحد ضرورة حتمية.
3- الاتفاق على ان المصارحة والمكاشفة نحو التغيير والاصلاح المنشود يكون عير اعتماد الاليات السلمية , وان اللجوء الى الخيار المسلح مرفوض رفضاً قاطعاً.

الهوامش

(1) -Lennox Hinds The War against Iraq: The Bush Administration's Commission of War Crimes under International Law, the German Iraq Tribunal Initiative, June, 2004, pp: 11-12.

وأيضا:

Beyond Torture U.S. Violations of Occupation Law in Iraq, NY , the Center for Economic and Social Rights, 2007, pp: 25-28.

(2) **– بعد مدة قصيرة من احتلال العراق ، وحتى تغطي على غزوها خارج اطار الشرعية الدولية سرعان ما لجات الولايات المتحدة إلى خيار الامم المتحدة للحصول على شرعية وجودها وعملها في العراق ، فاصدرت القرار الاممي رقم 1483/ 2003 الذي عدها سلطة احتلال ، ومن ثم فانه يجب عليها ان تدير العراق وفقا لقواعد القانون الدولي ، وان تمهد الارضية لانهاء الاحتلال والتأسيس لحكومة محلية وفقا لخطوات واجراءات محددة ، أي الاستعانة بقرار الامم المتحدة لاحداث انتقال من اجراءات غير شرعية تحت الاحتلال إلى اجراءات شرعية تحت مظلة الامم المتحدة**

(3) – خضر عباس واخرون,

*** – لعل تفسير ذلك ان الوعي الجمعي للعراقيين بمختلف طوائفهم وانتمائتهم يحمل ذاكره مشوهه عن الولايات المتحدة ويحملها كل ما مر به العراق من ماسي ودمار , ويصعب معها تقبل صورة تظهر الولايات المتحدة كمنقذ ومخلص, او شركة خيرية تعطي نتائج الغزو وتغيير الأنظمة وتسمح لخصومها الفكريين والماديين (التيارات الاسلامية الراديكالية واليسارية وإيران وحلفائها) بالسيطرة على البلاد ثم تغادرها ؛ وحديث كونداليزا رايس مستشارة الامن القومي في عهد الادارة الاولى للرئيس بوش الابن في شهر ايار 2017 صريح: (غزونا العراق لا لاقامة ديمقراطية فيه انما لاسقاط نظام الحكم, كونداليزا رايس: ذهبنا إلى العراق من أجل صدام حسين ، موقع الفضائية الروسية ، في: 12 ايار 2017، متاح في شبكه المعلومات الدوليه على الرابط:**

https://arabic.rt.com/world/878032.

(4) – عدت هذه الممارسات على انها سلوك يتعارض مع نص المادة 8 من الدستور الاتحادي الدائم : (يرعى العراق مبادئ حسن الجوار، ويلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ويسعى لحل النزاعات بالوسائل السلمية، ويقيم علاقاته على اساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل، ويحترم إلتزاماته الدولية) ينظر دستور العراق الدائم لسنة 2005 ، المادة 8.

(5) – Marlsa Cochrane, The Battle for Basra, Washington, The Institute For The Study Of War, May, 2004, pp: 34-37.

وأيضا:

James D. Fearon, Iraq's Civil War, Foreign Affairs, Vol. 86, No. 2, Washington,, Council on Foreign Relations, Mar. – Apr., 2007, pp.72-13

(6) –موقع ويكليكس يكشف مئات الاف من الوثائق عن فضائح القتل والتعذيب في العراق ، استخرج بتاريخ: 22 تموز 2014: *http://www.lamsa-iraqia.net/vb/showthread.php?t=3699*

وأيضا: موقع ويكيليكس الالكتروني ينشر وثائق سرية (وتعتيم أعلامي لتورط شخصيات عراقية) ، استخرج بتاريخ: 22 تموز 2014: *http://www.ahldiyala.com/vb/t4579*

وأيضا:

Exporting U.S. Goods To Iraq September 2010, U.S. Department of Commerce, In: 2 October 2011: http://trade.gov/static/iraq_pdf_exportbasics.pdf

(7) –Fanar Haddad, Sunni–Shia Relations After the Iraq War, peaceBrieF, no. 160, United States Institute of Peace, November, 2013:
http://www.usip.org/sites/default/files/PB160.pdf.

(8)– Anthony H. Cordesman and Sam Khazai, Iraq in Crisis, washington, CSIS, January 2014, p: 12–13.

(9) – Kenneth Katzman, Iraq: Politics and Governance, Congressional Research Service, Washington, works exclusively for the United States Congress,, No. RS21968, November, 2015, pp: 29–33.

* – يصعب القول هناك اتفاق موحد مابين القوى السياسية الكردية حول الموقف من قرار الاستفتاء فالاتحاد الوطني المنقسم على نفسه إلى عدة أجنحة، ذهب إلى التأييد، واختلفت مواقف أجنحته بين الحماس من جانب كوسرت رسول، القيادي العريق في الحزب، ونجم الدين كريم، محافظ كركوك، والمتحفظ من قِبل عائلة طالباني وجناح برهم صالح. بينما تبنَّت حركة التغيير موقفًا أكثر صراحة في التشكيك بنوايا الرئيس بارزاني من وراء المطالبة بالاستفتاء في هذا التوقيت ورفضها استغلال حُلم الاستقلال الكردي إلى مشروع لتكريس مصالحة شخصية وعائلية , ينظر:

Meet the campaigners behind the anti–Kurdistan referendum 'No for Now' movement", Kurdistan 24, 8 August 2017.

* بعد احتلال الولايات المتحدة العراق في العام 2003, ونتيجة للوضع المتدهور والانفلات الامني الذي شهد العراق بصورة عامة وبغداد بصورة خاصة امر زعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر انصاره البدأ في تاسيس جيش لحماية المناطق ذات الاغلبية الشيعية اطلق علية اسم جيش الامام المهدي في اواخر العام 2003, وفي 28 اذار 2004 , أمر الحاكم المدني بول بريمر بإغلاق صحيفة الحوزة التابعة للتيار الصدري بتهمة التحريض على العنف ضد الاحتلال، وعلى خلفية ذلك القرار احتشد الآلاف من أنصار الصدر بمظاهرات رافضة لهذا القرار وطالبوا بخروج القوات المحتلة , وفي 3 نيسان من نفس العام طوقت القوات الأمريكية منزل زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر في النجف ، ليخرج من جديد الآلاف من أنصار الصدر في تظاهرات حاشدة في بغداد والنجف احتجاجاً على إغلاق صحيفة الحوزة وجوبهت تلك التظاهرات بالرصاص الحي من قبل القوات الأمريكية والإسبانية ما أسفر عن مقتل وإصابة أكثر من مئتي عراقي ,

(10) – John Johnson, Threats in Southern Iraq Ahead of a U.S. Withdrawal, small wars journal, , no. 302, Small Wars Foundation, 2014, pp: 6–7.

(11) – Anthony H. Cordesman and Sam Khazai, Iraq in Crisis, Washington, CSIS, January 2014, pp: 23–26.

(12) هجوم على التيار العلماني في العراق قبيل الانتخابات , مقال منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط:

https://www.al-monitor.com/ar/contents/articles/originals/2014/04/iraq-secular-attack-elections-maliki.html#ixzz88aeuPbEG.

(13)-Frederic Wehrey And Ariel I. Ahram, Taming The Militias Building National Guards In Fractured Arab States, Washington, Dc, Carnegie Endowment For International Peace, May 2015, Pp: 17-22.

(14)- بعد تصويت البرلمان العراقي على قانون الحشد الشعبي في العام 2016 اكد رئيس الوزراء العراقي الاسبق حيدر العبادي على اهميه تصويت البرلمان العراقي على قانون الحشد الشعبي وبما يجعل من الحشد بموجب القانون (تحت القياده المباشره للقائد العام للقوات المسلحه ، وهو من يضع انظمته ، ويمثل كل اطياف الشعب العراقي ويدافع عن جميع العراقيين ، اينما كانوا) ، ينظر قانون الحشد الشعبي خبر منشور على الموقع الالكتروني لصحيفه النهار ، متاح في شبكه الملعومات الدوليه على الرابط:

https://www.annahar.com/.../502718-.

(15) - حميد حنون خالد ، قراءة في قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، مجلة العلوم القانونية، العدد 20، جامعة بغداد، 2005، ص2 وما بعدها.

(16) - محمد عبد الحمزة خوان ، النظام السياسي العراقي ومتطلبات بناء الدولة المدنية، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية ، العدد 8، جامعة القادسية، 2017، ص245- 246.

(17)- لطفي حاتم ، العملية السياسية وبناء الدولة العراقية ، الحوار المتمدن ، العدد 2226 ، في: 20 اذار 2015.

(18) - حسين علي العزاوي ، داعش لقيط لزواج مَثلي إيراني يهودي والسنة في الحرقة الان ، موقع كتابات ، *1* تشرين الأول ، 2015 *:*

https://www.kitabat.com/ar/page/28/10/2015/63011/86lrm.htm.

(19) - في العام 2014 تحدث رئيس الزوراء العبادي عن ضياع ثروة العراق قائلا : (ثروات التي ضاعت خلال السنوات الماضيه وعدم وجود احتياط في الخزينه) وقوله ايضا (ضياع الثروات من قبل الحكومات على البذخ وزيادة العطاءات) ينظر المؤتمر الصحفي لرئيس الوزارء العراقي الاسبق حيدالعبادي متحاح في شبكة المعلومات الدولية على الربط:

https://www.youtube.com/watch?v=h4x6bcg5xws.

(20) - محمود المشهداني : مشكلة العملية السياسية في العراق اصلها سني ، استخرج بتاريخ: 12 كانون الأول 2015:

http://www.iraqanba.com/?p=40729.

* ينظر ديباجة الدستور العراقي لعام 2005 .